

الموقف الاقليمي من الأزمة السورية

أ.د. ستار جبار علاي (*)

أمل في امكانية قيام النظام بإصلاح نفسه ولو جزئياً. وتنتقل الدراسة من فرضية أن الأزمة السورية بدت كاشفة لطبيعة التحولات الجارية في منطقة الشرق الاوسط، ومحدداً لمصير التحالفات الاقليمية والدولية، وتحولت الاحداث في سورية من حراك شعبي على المستوى الداخلي، الى مسرح للعمليات الى المستويين الاقليمي والدولي، بما يتضمنه من فاعلين مؤثرين، وقوى دولية، وهو ما قد يشير بشكل أو بآخر الى ان إنهاء الازمة السورية اصبح رهناً باتفاق تلك القوى الاقليمية والدولية على مآلات الصراع. وسوف نتناول الموضوع كالاتي:

المطلب الأول، الازمة السورية

توصف الازمة السورية (بأنها ازمة سياسية عميقة، تسبب فيها الاحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، تنطلق الى الاصلاح السياسي، واحترام حقوق الانسان. نجم هذا الاحباط عن غياب الحل

المقدمة

تولي بشار نجل الرئيس حافظ الأسد للسلطة في عام ٢٠٠٠ بعد وفاة والده ممّا أحيى آمال بعض الناشطين السياسيين في امكانية رفع القيود عن العمل السياسي بدرجة ما، وعلن الرئيس الجديد في خطاب القسم في تموز (يوليو) ٢٠٠٠ عن عود اصلاحية عديدة، ساهمت في تشجيع عدد من القوى السياسية المحظورة على استعادة نشاطها واهتمامها بالشأن العام.

وشهدت سورية في بداية عام ٢٠٠١ انطلاق ظاهرة مننديات الحوار، كما صدر بيان الـ ٩٩ الذي وقع عليه ٩٩ مثقفاً سورياً، مطالباً برفع حالة الطوارئ واطلاق الحريات العامة، ثم تأسست جمعية حقوق الانسان في سورية، لكن النظام عاد مرة اخرى الى اتباع السياسات القمعية وشن حملة اعتقالات طالت من عرفوا بنشاطهم ربيع دمشق، وتم منع المننديات والاجتماعات العامة. وتزايد الاحباط بقرارات مؤتمر حزب البعث في حزيران (يونيو) ٢٠٠٥، لتنتهي أي

Sattargabar@gmail.com

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

السياسي، والقمع المفرط الذي تقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة، وهو ما أدى الى تحول الانتفاضة الشعبية السلمية التي بدأت في منتصف اذار (مارس) ٢٠١١ الى مواجهة عسكرية عنيفة بين الحكومة من جهة، وجماعات المعارضة المسلحة، من جهة اخرى، والتي تضم منشقين عن الجيش السوري، وعداداً متزايداً من المدنيين المسلحين يطلقون على انفسهم اسم الجيش السوري الحر، ومجموعات من المقاتلين العرب، معظمهم ينتمي الى التيار الاسلامي، بعد فتوى بعض شيوخه بأن الجهاد ضد نظام بشار الاسد فريضة^(١). لكن الرئيس بشار الاسد وصف الازمة في أول خطاب له بعد اندلاعها في ٣٠ اذار (مارس) ٢٠١٣، إن سوريا تتعرض لمؤامرة كبيرة تمتد خيوطها من دول بعيدة ودول قريبة، ولها بعض الخيوط داخل الوطن. وهذه المؤامرة في توقيتها لا في شكلها على غرار ما يحصل في الدول العربية من ثورات على الانظمة سماها صرعة جديدة، ورفض حساباتها ثورات، بل مجرد حالة شعبية، وأكد ان هناك خطأ بين ثلاثة عوامل هي الفتنة والإصلاح والحاجات اليومية، فالإصلاح مطلب مشترك بين الشعب والنظام في سوريا، والحاجات اليومية وراء الحالة الشعبية التي تشهدها، لكن الفتنة دخلت على الموضوع، وبدأت تقود العاملين الاخرين. وقد ألقى هذا التركيز على المؤامرة بظله على مجمل تفكير النظام وتخطيطه لمواجهة أزمة كانت داخلية قبل أن يبدأ الاستغلال الخارجي لها^(٢). الا ان الازمة السورية أوضحت عدداً من السمات المهمة، ابرزها: (٣)

طرح النظام السوري بعض الاصلاحات

الشكلية دون اي مضمون حقيقي، وترديد الدعوة بوجود قوى اجنبية محركة، وركوب عناصر ارهابية لموجة الاحتجاجات، وان ما يجري هو نوع من تصفية الحسابات مع سوريا.

حرص النظام على صبغ الاحتجاجات بالصبغة الطائفية، وعدها انتقاماً من الطائفة العلوية، وتعميق شعورها بعدم الامن، خاصة في المناطق الريفية، وتسيير مظاهرات مؤيدة للنظام، مما حول المشاعر المعادية للعلويين الى واقع ملموس.

سعي النظام الى ضم الاقليات المختلفة الى جانبه كالأكراد والمجموعات الدرزية في بعض ضواحي دمشق، ومحاولة توريثها لمواجهة الثورة.

ان محاولة الثوار تنظيم انفسهم في الداخل، اقترنت بمحاولة عدد من سياسيي المعارضة في الخارج، تصدر المشهد السياسي، مستفيدين من علاقاتهم السابقة بحكومات واجهزة مخابرات غربية لها مصالحها الخاصة في المنطقة، وتحول بعض الشخصيات العسكرية والسياسية البارزة المنشقة للعمل من بعض العواصم كفرنسا وقطر.

دور التنظيمات المسلحة في سوريا بشتى انتماءاتها الفكرية والعقائدية في القتال والعمليات العسكرية. وتسارعت وتيرة الاحداث في سوريا، وتزايدت معها التنازعات الداخلية والاقليمية. ويبقى تورط هذه المنظمات المسلحة في الحرب احد اهم العوائق في إنهاء الوضع المتأزم للبلاد.

ان الازمة السورية هي الباب الذي يمكن ان

والدولة تعمل على فرض الامن.

إن أي تدابير يتفق عليها مع اطراف خارجية يجب ان تتم بتفاصيلها كافة في ضوء الدولة ومؤسساتها.

إن أي مساعدة خارجية يفترض ان يكون هدفها تمكين الدولة من معالجة الوضع المضطرب وتجاوزه.

إن أي اتفاقات تعقد مع الاطراف الخارجية لا تمنع السلطة من القيام بواجبها في التصدي للإخلال بالأمن، أو التعدي على المؤسسات.

إن رئيس النظام رسم في خطابه (٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١١) خريطة طريق للحل السياسي، وأي اقتراحات لمعالجة الازمة سياسياً لا بد ان تكون سورية داخلية، وان تنفذ في ضوء المؤسسات الحكومية).

لم تتجاوب سوريا مع قرار وزراء الخارجية العرب بنشر مراقبين عرب في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١، مما دفع الدول الخليجية في الجامعة الى تبني قرار بتعليق عضوية سوريا في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر). وتصاعد الموقف الخليجي ضد النظام السوري، ورفضت السعودية المقترح الروسي بإجراء حوار عربي مع النظام، وفي ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢ اعلنت دول مجلس التعاون طرد سفراء سوريا من اراضيها، وسحب سفرائها من سوريا، وبحلول ١٦ اذار (مارس) قررت دول المجلس اغلاق سفاراتها في سوريا، احتجاجاً على تمادي النظام السوري في القتل والتكثيف بالشعب الاعزل.^(٧) الا ان هذا لا يمنع من الاشارة الى ان النظام حافظ على

تظل منه الحرب المذهبية في المنطقة، لأن تداعيات الحرب في سوريا لن تقتصر فقط على المنظمات المسلحة المشاركة في المعارك، بل سيتعداها الى كل المنظمات المسلحة الموجودة في المنطقة.^(٤)

المطلب الثاني: الموقف العربي من الازمة :

تعد الأزمة السورية من أهم التحديات للنظام الاقليمي العربي، ولم تفلح جهود جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس الامن الدولي في تسويتها. كانت الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي جزءاً من المشهد السياسي والعسكري السوري، فهما طرفان مؤثران في توجيه كثير من مسارات التطورات. إذ تخلى مجلس التعاون عن علاقاته القوية بالنظام السوري في مطلع اب (اغسطس) ٢٠١١ عندما اعلن المجلس ادانته للاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، واستدعت السعودية سفيرها من سوريا، وقد غيرت المواقف الخليجية من طريقة تعامل الجامعة العربية مع الازمة السورية، واتسم بالسعي نحو طرح حل سياسي شامل.^(٥) وبحلول مطلع ايلول (سبتمبر) ٢٠١١ طرحت الجامعة العربية مسودة مبادرة، الا انها لم تستطع تفعيلها الا بعد شهرين من ذلك، وحرص النظام على تحديد الإطار الذي سيتعامل معها على اساسه. وبرز نقاط هذا الاطار هي: ^(٦)

(ان المرجعية في سوريا هي الدولة، والدولة هي الرئيس).

ان المشكلة هي بين الدولة وعصابات مسلحة،

مقدار كبير من ولاء الجيش، وتماسك الاجهزة والمؤسسات، ووجود قسم من البلاد الى جانبه، وان يشد عصب جمهوره متعدد الانتماءات الطائفية، والتحكم بمسار الازمة في مختلف مراحلها، بالعنف المفرط حين كانت سلمية، وبالتفوق الناري حين تم عسكرتها، وبالتدمير عندما بدأت حرب السيطرة على المدن، ونجاح النظام في نقل الازمة الى دول الجوار في ضوء مئات آلاف النازحين الذين تدفقوا على تركيا، والعراق، والاردن، ولبنان، وبما هدد بتصدير الصراعات المسلحة الى هذه الدول، ولعل الالم التحكم في اللعبة الدولية، وفي الحلول السياسية المقترحة لازمة.^(٨)

دارت الازمة السورية في حلقة مفرغة بين مسار عسكري غير محسوم لمصلحة أي طرف، ومسار سياسي دون ملامح واضحة لاختلاف، بل تناقض، مواقف الاطراف بشأنه، وزاد تعقيد الازمة داخلياً، ورفع حدة تشابك الملفات الاقليمية المرتبطة بالملف السوري خارجياً. فالقوى المعنية بالازمة اصبحت غير قادرة على صياغة حلول متماسكة، أو وضع آليات فعالة تكون قادرة على تنفيذ واناذ أية تسوية سياسية محتملة. ولم يبد أي طرف من اطراف الازمة داخليا وخارجياً رغبة في تقديم تنازلات. وشهدت بداية عام ٢٠١٥ حراكاً دبلوماسياً ملموساً تمثل في عقد اجتماعين، الاول في القاهرة في ٢ شباط (فبراير) ضم اطياف المعارضة السورية للتوصل الى رؤية مشتركة فيما بينها. وقد دعي للاجتماع ٥٠ معارضاً بصفة شخصية، ودعوة هيئة التنسيق، ممثلة برئيسها، وبعض تكتلات الائتلاف السوري المعارض، وحزب الاتحاد

الديمقراطي الكردي، وتكتل بناء الدولة، وعدد كبير من الشخصيات المعارضة المستقلة. وفي البيان الختامي اكد الاجتماع على المحافظة على وحدة سوريا وسيادتها، والحفاظ على مؤسسات الدولة، وتجريم العنف والطائفية، والانتقال الى الديمقراطية على قاعدة بيان جنيف و عبر هيئة حكم انتقالية مشتركة، وإنهاء مختلف اشكال الوجود العسكري غير السوري، وحصر حمل السلاح بالدولة فقط، الامر الذي يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والامنية. الا ان بيان المعارضة تراجع عن مطلب رحيل بشار الاسد عن سدة الرئاسة، وعكس البيان رؤية مشتركة حول آلية تنفيذ جديدة، وهي اللجنة السياسية المشتركة مع تكوينها، وأحدث البيان تقدماً واضحاً لمصلحة معارضة الداخل (هيئة التنسيق والمستقلين) في فرض رؤيتها للتعامل مع الازمة، مقابل تراجع واضح لمعارضة الخارج (الائتلاف السوري المعارض)، ولعل الالم ان الاجتماع عكس رغبة مصر في سحب مركز الثقل الاقليمي في معادلة الحوار بين المعارضة والحكومة السورية مستقبلاً بعيداً عن منافسة الدور التركي- القطري في الازمة.^(٩)

وقد ساعد التدخل الروسي قوات الجيش السوري على إعادة السيطرة على بعض المناطق التي فقدها، واستطاعت دحر جبهة النصرة والجيش السوري الحر، ووقف تمدد تنظيم داعش في بعض المناطق المحدودة، كما استعادت هذه القوات زمام المبادرة في بعض المناطق الحيوية بالنسبة لعملياتها التكتيكية في مواجهة بعض الجماعات المسلحة.^(١٠) الا ان التدخل العسكري الروسي واجه معارضة

طرد سوريا من الجامعة العربية كان تصرفاً خاطئاً، وعلى أثر ذلك أعادت الإمارات افتتاح سفارتها في سورية.

وتشكلت رؤية جديدة لدى بعض الدول العربية مضمونها أن الحل السلمي للأزمة السورية هو الأكثر نجاعة، وهو الخيار الأفضل لمعالجة ملفات شائكة وكبيرة، مثل الإعمار وقضايا الحدود والإرهاب واللاجئين السوريين في الخارج. وتم إغفال النظر عن وجود النظام السوري في أية تسوية سياسية أو سلمية لحل الأزمة بشكلها النهائي، على الرغم من أن هذه الدول كانت تدعم الفصائل العسكرية ضد النظام السوري، وفي ذات الوقت تطالب برحيله أو إقصائه عن الحكم عسكرياً. وكان التغيير في الموقف العربي تجاه النظام السوري مترافقاً مع متغيرات إقليمية أخلت بتوازنات ومصالح الدول العربية، مثل تمدد الإرهاب من سوريا إلى دول أخرى.^(١٢)

المطلب الثالث، القوى الاقليمية والالزمة السورية

مرّت الأزمة السورية منذ انطلاقتها بمراحل وتغيرات جذرية، وواكبت تطورات سياسية وعسكرية في المحيطين العربي والإقليمي، وتغيرت طبيعة التحالفات الخارجية للدول تبعاً لما يحصل في المنطقة العربية عموماً. واتسمت البيئة الإقليمية المحيطة بالأزمة السورية بتزايد حالة التوتر والصراع بين القوى الإقليمية الرئيسية، وبدا الصراع الإيراني- السعودي كأحد المحاور المهمة في تطور الأوضاع في الساحة السورية.^(١٣) إذ أدت الأزمة الى حالة من

اقليمية من قبل بعض القوى الاقليمية الفاعلة في الازمة وتحديداً العربية السعودية التي اصرت على رحيل الرئيس بشار الاسد أو ان يواجه خياراً عسكرياً. وكرر وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في ١٦ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٦ ان الخيار العسكري في سوريا لا يزال مطروحاً ودعم بلاده للمعارضة السورية في مواجهة نظام الاسد. وقد وصفت السعودية التدخل العسكري الروسي بأنه خطير جداً لأنه يؤجج الصراع، وتأكيد ان الرئيس الاسد لن يكون له أي دور في مستقبل سوريا. وكل ذلك يوجد في بيئة اقليمية غير مؤاتية قد تدفع بعض الاطراف الاقليمية لدعم حلفائها داخل سوريا عسكرياً، مما يطيل أمد التدخل العسكري الاقليمي في سوريا، وامكانية توسيع نطاق الانخراط العسكري الروسي فيها. وتفاقم الصراع بالوكالة بين القوى الاقليمية والدولية في سوريا.^(١٤)

ولقد شهدت المواقف العربية تغييراً من الأزمة السورية، إذ زار الرئيس السوداني وقتذاك عمر البشير سوريا في ١٦ كانون الاول(ديسمبر) ٢٠١٨، وأيد البرلمان العربي، عودة سوريا إلى الجامعة العربية في ١٤ كانون الاول(ديسمبر) ٢٠١٨، وأفتتحت دولة الإمارات العربية المتحدة سفارتها في سوريا في ٢٧ من الشهر نفسه، ورفع الأردن تمثيله الدبلوماسي في سوريا، وأعاد فتح معبر نصيب جابر، في ١٥ تشرين الاول(أكتوبر) ٢٠١٨، وبين أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، في ٢٧ كانون الاول(ديسمبر) ٢٠١٨، إن "دولته باتت مقتنعة بالحل السلمي السياسي للأزمة السورية، وإن

الاصطفاف الاقليمي بين محورين متعارضين وفرا دعماً لأطراف الصراع، الاول محور داعم لنظام الرئيس بشار الاسد، وضم ايران، والعراق، وحزب الله، والمحور الاخر داعم لقوى المعارضة المعتدلة، وضم السعودية ودول الخليج، وتركيا. وسرعان ما تحول الاصطفاف الى اشتباك اقليمي، بعدما تدخل المحور الداعم للنظام السوري بقوات موجودة على الارض، من ايران وحزب الله.^(٤) ويتبنى المحور الداعم لقوى المعارضة مواقف سياسية متشددة الا انها اقل تأثيراً في تطور الازمة، وذلك يساعد على قدرة القوى الدولية الكبرى على التأثير والحسم في الحالة السورية، مقارنة بدور القوى الاقليمية، واقتصرن بتزايد فعاليات وتأثير القوى الدولية وتحديداً روسيا والصين، وفي مواجهة ضعف دور القوى العربية برز الدور الروسي والايراني ليتفوق على ادوار القوى الاخرى في الازمة^(٥)

وتحاول الدول العربية استمالة روسيا للوصول الى تسوية في سوريا تطيح بالرئيس الاسد في النهاية، وقد يكون ذلك الخيار الاقل كلفة من جهة، ولأنه يتجاوز المرور بالولايات المتحدة التي انعدمت ثقة دول الخليج بها، من جهة اخرى. ومن المهم للدول العربية تقريب مواقفها مع روسيا، لأن تضارب المواقف العربية من شأنه ان يجعل روسيا اكثر خضوعاً لشركائها التقليديين، وبدلاً من هندسة دورها بما يتوافق مع المصالح العربية، تصبح قوة نفوذ وتأثير في يد إيران. فالموقف الروسي في سوريا اقرب الى السعودية منه الى ايران، حيث يشترك الجانبان في الابقاء على سوريا موحدة، على خلاف التحرك الايراني الذي ينطلق من

منظور طائفي، فيما تهتم ايران باستمرار ايران ضمن الهلال الشيعي، وتستهدف روسيا الابقاء على الدولة الوطنية في سوريا، ومناهضة تكوين سوريا طائفية، وهو ما يصب في قلب المصلحة الاستراتيجية السعودية، في مقاومة المحور الايراني، ومنع تشكل سوريا ايرانية^(٦) وكما يأتي:

أولاً، تركيا والازمة السورية

بدأ الاهتمام التركي بدورها الاقليمي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الاسلاميين ونجاحهم في الوصول الى الحكم في ضوء حزب الرفاه في عهد نجم الدين اربكان في عام ١٩٩٦، ليتحول الاهتمام التركي نحو الشرق الاوسط، وترسخ التوجه اكثر في عهد حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١ بزعامه رجب طيب أردوغان، وتميزت هذه المرحلة بتراجع النخبة التركية المؤيدة للغرب، لتحل محلها تدريجياً نخبة أكثر تديناً وأكثر قومية ومن ثم لديها اعتزاز بماضي تركيا العثماني، وعزز هذا التوجه شرفاً وبدت منطقة الخليج في مقدمة المعنيين بهذا التوجه.^(٧)

كانت لحظة فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية، وقيامه بتشكيل الحكومة في عام ٢٠٠٢، لحظة حاسمة في الواقع السياسي التركي، فقد حسم الشعب اشكالية الهوية التي عانت منها تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية، وذلك لحساب هويته وانتمائه الاسلامي، وكان على الحزب والحكومة ترجمة ذلك على ارض الواقع، وانعكس ذلك بشكل واضح على السلوك السياسي التركي، الداخلي

وتورطت تركيا في الحرب السورية، وفتحت حدودها الممتدة لمسافة ٥١٠ أميال لدعم الثوار ضد نظام الرئيس بشار الأسد. لتصبح طرفاً في الحرب الأهلية الدائرة في سوريا. وفي حصيلة هذه المرحلة نجد ان تركيا تخلت عن الاطار الفكري المنظم الذي استندت اليه في المرحلة الاولى، واندفعت بسوء تقدير، الى حرق المراحل، للحصول على فرصة متخيلة، وهو ما لم يتحقق، وقد احبط هذا الفشل طموح زعماء حزب العدالة والتنمية في القيام بدور قيادي في الشرق الاوسط، عبر الارتكاز على تولى الاحزاب الاسلامية مقاليد السلطة في الدول العربية.^(١٩)

كان الانخراط التركي في القضايا الاقليمية وخاصة في كل من سوريا والعراق، يعود الى بلورة مشروع رؤية ٢٠٢٣، التي حددت اهداف تركيا في سياستها الخارجية بالسعي الى دخول الاتحاد الاوروبي بحلول عام ٢٠٢٣، ولعب دور اساسي في حل النزاعات والخلافات الاقليمية والدولية، والدخول ضمن اقوى ١٠ اقتصادات في العالم بحلول ٢٠٢٣، فضلا عن السعي لتحقيق التكامل الاقليمي عن طريق التعاون الامني والاقتصادي. والمزيد من الانخراط التركي السياسي والعسكري في قضايا المنطقة، جاء إقرار التعديلات الدستورية في نيسان(ابريل) ٢٠١٧، وتحول تركيا نحو النظام الرئاسي وانتخاب رجب طيب اردوغان رئيساً للبلاد، وتعزيز الامن القومي التركي، ورعاية ودعم حلفائها المحليين في دول الجوار، وتوظيف مختلف الادوات التركية، واولاها الاداة العسكرية بالتنسيق، والتعاون مع الحلفاء والقوى الدولية والاقليمية.^(٢٠)

والخارجي معاً. وبرزت رؤية لتجديد تركيا، تعتمد على ثلاث مرتكزات، اولها تصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الاسلامية بسلام، والاعتزاز بالماضي الاسلامي، والثاني استلهام حس العظمة والكبرياء العثمانية، والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية، والثالث الاستمرار في الانفتاح على الغرب مع تقوية العلاقات مع الشرق الاسلامي. ويبدو التوجه تعبيراً عن ايديولوجية سياسية تركية، تدعو الى دور سياسي اكبر تلعبه تركيا في دول المنطقة التي كانت تحت الحكم العثماني سابقاً.^(١٨)

واستمرت تحولات السياسة التركية حتى بداية حركات الربيع العربي في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، وتميزت بخلق شبكة من المصالح المشتركة في نطاق الدوائر الاقليمية لحركة هذه السياسة، خاصة في المنطقة العربية. وكانت العلاقة مع سوريا الابرز هنا، إذ ابرمت العديد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين، وفتحت الطريق امام علاقات اقتصادية ضخمة، وكانت هذه العلاقة كالانقلاب في المسار الدبلوماسي، مقارنة بما كان عليه الحال قبل عشرة أو خمسة عشر عاماً. والثانية بدأت بعد وقوع الحركات الاحتجاجية العربية، أو ما عرف بالربيع العربي، وسببت ارباكاً للسياسة الخارجية التركية في البداية، الا ان الوزن النسبي الكبير للقوى الاسلامية وخاصة الاخوان المسلمين، دفع تركيا الى دعم هذه القوى تحت مزاعم تأييد الارادة الشعبية العربية، ومساندة التحول الديمقراطي فيها، وبدت الفرصة سانحة لتزعم تركيا للشرق الاوسط، لكن مسار تطور الاحداث اثبت العكس بسقوط وتراجع حركات الاسلام السياسي في العديد من الدول العربية،

ارتبطت تركيا بعلاقة وثيقة مع سوريا، لعدة اعتبارات اهمها الجوار الجيوستراتيجي، وهي بالنسبة لتركيا بوابتها نحو العالم العربي على نحو أسهم في تصاعد الدور التركي اقليمياً ودولياً، فيما كانت تركيا نافذة سوريا الأهم لكسر حاجز العزلة الغربية والتخليق صوب المحيطين الاقليمي والدولي. الى جانب ذلك هناك الحدود المشتركة بين البلدين والتي تمتد لأكثر من ٦٠٠ كم، ووجود علاقات عائلية بالمحافظات الحدودية التركية والسورية مثل هطاي وحلب وقامشلي،^(٢١) كما لعبت العلاقة الشخصية بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الاسد دوراً مهماً في ذلك، وعلى مدى سنوات ما قبل الثورة، مما منحها نفوذاً على توجهات الرئيس السوري وقراراته، وقد طالب اردوغان الرئيس الاسد بالاستماع الى مطالب شعبه، في ٢٠ اذار (مارس) ٢٠١١، عارضاً المساعدة والنصح، وشكلت لجنة زارت انقرة مرتين، ووضعت خططاً للعمل. لكن النظام اصطدم بمفاهيم تركية للمعالجة لا تتناسب مع مفاهيمه، وجزء منها حملها وزير الخارجية احمد داود اوغلو خلال تموز (يوليو) ٢٠١١، وركزت على وقف العنف، والسماح بالتظاهر السلمي، واعلان قرارات اصلاحية عاجلة تهيئ الاجواء للبدء بحوار وطني منذ البداية، لكن النظام رأى في وقف العنف استسلاماً وسقوطاً، ولذلك انطلق النظام سريعاً في جولة جديدة من التصعيد العنيف، لتتقلب تركيا الى مساعدة المعارضة في الداخل والخارج لبناء كيان سياسي يمثل خصوم النظام، وبيبلور قيادة بديلة.^(٢٢)

لقد حرصت تركيا منذ بداية الاحداث في سورية

على الامساك بالعصا من المنتصف بتأكيده دعم المطالب المشروعة للشعب السوري من جهة وإعلان مؤازرتها للرئيس بشار الاسد وثقتها في قدرته على تلبية تلك المطالب على نحو سلمي وعاجل بغير تدخلات خارجية من جهة اخرى، وكان الموقف التركي مبنياً على ادراك لمخاطر تحول سوريا الى ساحة لصراع ذي أبعاد اقليمية ودولية بما ينعكس سلباً عليها والمنطقة. الا ان تركيا تحركت ايضاً في انتقاد تصرفات النظام السوري القمعية والدموية في التعاطي مع المتظاهرين، لكنها اعتبرت تدخلا سافراً في الشأن الداخلي السوري، وتصاعدت حدة المواجهة بعد استضافة منظمة مظلوم دار الاسلامية في اسطنبول مرشد جماعة الاخوان السورية محمد الشقفة في مؤتمر صحافي في نيسان (ابريل) ٢٠١١ دعا فيه تركيا الى التوسط بين القيادة السورية والمعارضة، ولذلك بدا هناك تباين في الرؤى واستراتيجيات التعاطي مع انتفاضة الشعب السوري.^(٢٣)

وهناك من يرى ان تركيا تعاملت مع الثورة السورية على اساس ترتيب سلطة بديلة تابعة لها، بالاعتماد على احزاب غير جديدة بأن تكون قائدة للثورة، بل انها كانت ضارة، لأنها بنت سياساتها على اساس صراع غريزي ضد السلطة، وبمنظور طائفي، كانت السلطة السورية بأشد الاحتياج اليه لتأكيد خطابها الذي قام على طائفية الثورة، وبالتالي، كانت تركيا تضع ذاتها في المأزق من الاساس. واتسعت القضية لتصل الى وضع تركيا موضع الاتهام بتعبئة، واستقبال، وتدريب، وتسهيل مرور العناصر الارهابية الى سوريا والعراق.^(٢٤) وبقي موقف تركيا رافضاً لأي حلول يستمر

معها الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة، ورفض تقسيم سوريا، ورفض إقامة كيان كردي شمالها، ودعم قوات المعارضة السورية في مواجهة النظام.^(٢٥)

لذلك جاءت عملية درع الفرات في سوريا التي انطلقت في ٢٤ اب (أغسطس) ٢٠١٦ بالشراكة مع بالجيش السوري الحر، لتحرير عدد من المدن السورية من أيدي تنظيم داعش الإرهابي، وجرى تنسيق هذه العملية مع روسيا لإضعاف معارضة أمريكا لها، وكذلك لمنع المعارضة الإيرانية لها، وما حال أيضاً دون الاعتراض الأمريكي أو الإيراني على العملية أنها كانت في المناطق التي لا توجد بها قوات أو مليشيات لكلا الدولتين، وعندما وصلت عملية درع الفرات إلى مدينة منبج عملت كل من إيران وأمريكا على إيقاف العملية، وتم استهداف مواقع عسكرية تركية فيها، لتحذير تركيا من مواصلة عملية درع الفرات باتجاه منبج أو إدلب أو غيرها، فاكتفت الحكومة التركية مؤقتاً بما حققته عملية درع الفرات وأعلنت عن إيقافها، ولكن مع الاستعداد والجاهزية الكاملة لضرب أي تحرك يؤثر على الأمن القومي التركي، فتركيا لا تعمل لزيادة قتيل المعارك في سوريا على الطريقة الإيرانية ولا الطريقة الروسية ولا الطريقة الأمريكية التي تستعمل الميليشيات التابعة لحزب العمال الكردستاني لتحقيق أهدافها في سوريا، فتركيا تعمل سياسياً لإنهاء الأزمة السورية لصالح الشعب السوري وليس لصالح تركيا فقط، بدليل أن عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين الذين فروا إلى تركيا رجعوا إلى مدنهم وقراهم التي حررها الجيش السوري الحر بعملية درع الفرات،^(٢٦)

وبرزت عدة اعتبارات في علاقة تركيا بالأزمة السورية، وبما يضمن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، ولعل أهمها: (٢٧)

منع إقامة منطقة حكم ذاتي للأكراد في شمال سورية، وذلك بالتنسيق مع روسيا للحد من تهديدات الأكراد لأمنها.

طبيعة السياسة الأمريكية تجاه سوريا، ودعمها لوحدات حماية الشعب الكردي بالسلح، مما أفقد تركيا الثقة في الولايات المتحدة كحليف لها في الأزمة السورية.

الاستفادة من الأزمة السورية في تحقيق المكاسب في المستقبل، وتعزيز التقارب مع روسيا، لضمان مصالح الجماعات السورية الموالية لها.

لكن الأزمة السورية أدت إلى تدهور الأوضاع في تركيا بعد أن طال أمدها، في ظل فشل إسقاط النظام السوري الذي يحظى بدعم روسيا وإيران وحزب الله، والذي غير ميزان القوى لصالح نظام الأسد. بيد أن العلاقات التركية العربية أصبحت شبه منقطعة منذ عملية السلام في اتفاق سوتشي عام ٢٠١٨، وهو الاتفاق الذي تسبب في فقدان تركيا لدعم حلفائها، وعليه فإن التقارب الوحيد هو مع روسيا، والذي كان جلياً في ضوء الاتصالات والزيارات بين الطرفين، إلا أن الأحداث في إدلب جعلت هذه العلاقة على المحك. وكل هذه المتغيرات التي طرأت على علاقة تركيا مع الدول العربية وحلفائه جعلت الكفة ترجح لصالح نظام الأسد، والذي نجح باستعادة السيطرة على نحو ٨٥٪ من الأراضي السورية، بعد أن كان نفوذه قد انحسر إلى نحو

تهديدات جديدة مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية، مما يضر بالأمن الدولي والاستقرار السياسي الأوروبي».

والخيار الثاني بالنسبة لأوروبا هو "بذل كل الجهود العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية المطلوبة لحل دائم في سوريا، إذ "لا يوجد سبب للاعتقاد بأن القادة الغربيين، الذين لم يتخذوا خطوات جادة منذ ١٠ سنوات، لديهم مثل هذه النية».

وأخيراً الخيار الثالث هو "دعم الغرب لتركيا، بأن يتخذ موقفاً واضحاً من وحدات حماية الشعب الكردية التي تهاجم المناطق الآمنة وتدعم النظام السوري الدموي، وتوفير الدعم اللازم للمعارضة السورية الشرعية". وأشار إلى ضرورة تحمل الدول الغربية مسؤولية ليتها لإنهاء الأزمة الإنسانية. وطالب الرئيس الغرب بالاستثمار في المناطق الآمنة داخل سوريا التي كرستها تركيا، ودعم مشروع السلام هذا بشكل واضح. وشدد الرئيس "على إدارة بايدن العمل مع تركيا لإنهاء المأساة في سوريا والدفاع عن الديمقراطية في ضوء الوفاء بوعدها".^(٢٩)

ثانياً، إيران والازمة السورية

تعود بداية العلاقة بين إيران وسوريا الى المرحلة التي سبقت قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩، فقد ارتبطت سوريا بعلاقات غير رسمية مع عناصر من المعارضة الايرانية منذ بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، وكانت سوريا مدفوعة بعلاقات الشاه الوثيقة مع اسرائيل، وخوف سوريا من دور العراق المتزايد والذي بدا منافساً لها على المسرح

٢٠٪ فقط، إذ أصبح النظام السوري أكثر قوة في ظل الوجود الروسي إلى جانب الدعم الإيراني السياسي والعسكري. وتمكن نظام الأسد من الحفاظ على حلفائه بعكس تركيا، خاصة بعد قيام الرئيس بوتين بوضع ثقله العسكري والسياسي لصالح النظام السوري، والذي جعل محاولات تركيا لمنع تقدم قوات الأسد أمراً مليئاً بالمعوقات والصعوبات^(٢٨)

وبحلول الذكرى العاشرة للثورة السورية في آذار(مارس) ٢٠٢١ طالب الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أوروبا والولايات المتحدة، بنقاسم عبء تركيا من اللاجئين ومسؤوليتهم، مؤكداً أن «عدم الانخراط في ذلك قد يؤدي إلى موجة جديدة من الهجرة نحو أوروبا». ويجب أن نتذكر مئات الآلاف من الأشخاص الذين قُتلوا وغُربوا، ونزح الملايين - كل ذلك لأنهم طالبوا بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان». مضيفاً لقد "أدت جهود نظام بشار الأسد وداعميه لسحق تلك المطالب المشروعة إلى نتائج مروعة، بما في ذلك الإرهاب والهجرة غير النظامية». و"تم التخلي عن واحدة من أهم دول الشرق الأوسط وسط مذبحه لا نهاية لها على ما يبدو». و"أن الحل السلمي الدائم سيكون مستحيلًا في ظل عدم احترام سلامة أراضي سوريا ووحدتها السياسية».

وطرح الرئيس التركي ثلاثة خيارات للغرب لحل الأزمة، أولها تفويض النهج الأخلاقي الذي تدعيه أوروبا عبر مشاهدة الأحداث في سوريا من المدرجات وفقدان المزيد من الأرواح البريئة. و"قبولها بهذا الدور يخلق أيضا

عنهما في الصراع ضد اسرائيل،^(٣٢)

وفي الرؤية الرسمية الايرانية لازمة السورية يؤكد المرشد الاعلى في نداء الحج عام ٢٠١٢ ان امريكا والصهيونية وبمساعدة عملائها في المنطقة يخلقون الازمات في سورية، للانتقام من الحكومة السورية بسبب وقفها ضوء ثلاثة عقود بوجه الصهاينة الغاصبين ودفاعها عن فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان، ومن يصدق ان الحكومات الداعمة للدكتاتوريات السوداء تدعم اليوم مطلب الشعب السوري في الديمقراطية،^(٣٣) ويوضح حسين أمير عبد اللهيان معارضة ايران لأي تدخل خارجي في سوريا، وان موقف ايران من تطور الاوضاع في سوريا يقوم على أساسين هما: دعم المطالب المشروعة للشعب السوري في تنفيذ الاصلاحات بأيدي ابناءه، ومعارضة اي نوع من التدخل الاجنبي في سوريا، والتركيز على المبادئ الاخلاقية، والالتزام الانساني في دعم سوريا، رغم العقوبات الظالمة ضدها، وقدمت ايران مساعدات انسانية بقيمة اربعة مليارات ومئتا مليون دولار، وقد تم تحويل هذه المساعدات الى الحكومة السورية وهيئات المجتمع المدني في سوريا.^(٣٤) وبدا ذلك تغييراً جذرياً في الموقف الإيراني من مساعدة المستضعفين في تونس ومصر ومن بعدهما البحرين وليبيا واليمن وهو العنوان الأيديولوجي لموقفها من الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت هذه الدول لتتحول إلى دعم المستكبرين في سوريا، واتهام الثورة السورية بأنها مؤامرة من تدبير القوى الغربية لتقويض دعائم المقاومة. واندفعت إلى تقديم دعم غير محدود على المستويات كافة لحليفها السوري، وسعت لدى بعض القوى الكبرى، لا

القومي العربي. كما سعى النظام السوري الى تقوية شرعيته وتحديداً الرئيس حافظ الاسد الذي ينتمي الى الطائفة العلوية ويعدّه كثير من عامة المسلمين السنة مسلماً صحيحاً بما في ذلك حركة الاخوان المسلمين، ولذلك استفاد النظام من علاقاته الطيبة مع عدد من زعماء الشيعة اللبنانيين، وخاصة السيد موسى الصدر الذي اصدر فتوى في عام ١٩٧٣ اعلن فيها ان العلويين هم جزء من طائفة الشيعة، ولأن الدستور السوري ينص على وجوب ان يكون رئيس الجمهورية مسلماً، لتعلق هذه الفتوى النقاش في هذا الموضوع من الناحية الرسمية. واستمر النظام السوري بدعم جماعة الصدر حركة أمل، وحزب الله في السنوات اللاحقة.^(٣٥)

وأصبحت سورية حليفاً استراتيجياً لإيران منذ انتصار الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩، وتدرك ايران ان أي تغيير يحصل في سوريا سيؤثر في هذه العلاقة الاستراتيجية، وفي مستقبل محور المقاومة، وعبر القادة الايرانيون عن دعمهم للنظام السوري، ورفضهم ان يسقط، وذلك انسجاماً مع رؤيتهم لأولية محور الممانعة ولدور سورية في هذا المحور الى جانب ايران وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين. إذ ان سقوط النظام في سورية سيعني بالنسبة الى ايران سيطرة اسلامي القاعدة على الحكم، وانتشار الفوضى وتقسيم سورية، وإعادة تشكيل السلطة وفق رؤية دول الخليج وتركيا والولايات المتحدة، مما يعني خسارة استراتيجية لإيران.^(٣٦) ولذلك فرض التحالف السوري- الايراني نفسه على مسرح الاحداث، وقاما بدعم حزب الله اللبناني بالأموال والاسلحة والذخائر والتدريب وتشجيعه على العمل نيابة

سيما روسيا والصين، لإقناعهم بتوفير ظهير دولي لهذا النظام بهدف مواجهة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليه.^(٣٥) وتبنت دوائر التأثير الإيراني الرواية الرسمية للنظام السوري، وسانده سياسياً وإعلامياً ومادياً وعسكرياً للحيلولة دون إسقاطه، ولعلّ مردّ هذا التغيير نابع من طبيعة التحالف الاستراتيجي مع النظام، ومتسق مع ضرورات الحدّ من تداعيات الحراك الثوري الذي سيُفقد إيران تواصلها مع حلفاء آخرين مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير عميق في قواعد اللعبة والتأثير في المنطقة.^(٣٦)

وبحلول عام ٢٠١٣ كان جيش النظام قد استعاد بعض مواقعه العسكرية بواسطة المجازر والجرائم التي قام بها الحرس الثوري الإيراني وتوابعه من الميليشيات اللبنانية والعراقية. وزاد التدخل الإيراني في سوريا والمدعوم من روسيا سياسياً وعسكرياً والموافق عليه من أمريكا من معاناة الشعب السوري طوال الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥م، وقد دمرت البنية التحتية في سوريا بشكل مأساوي، وزادت من تشريد الشعب السوري داخل سوريا وخارجها بشكل كبير، وقد بلغ عددهم ما يقارب نصف سكان سوريا، وذلك من مسؤوليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي عملت الحكومة الروسية على تعطيلها وحالت دون اتخاذ قرار دولي يمنع المجازر والقتل بسوريا، ولم تفعل أمريكا ولا دول الاتحاد الأوروبي ما يوقف الدم النازف في سوريا ضوء تلك السنوات.^(٣٧)

وتزايد الدعم الإيراني لسوريا، وكان اول

القرارات تزويد سوريا بكل حاجتها من البتروكيماويات، وإدخال جميع المعاملات التجارية السورية في الدائرة المغلقة التي بنتها إيران على مدى العقود الماضية. ولم تغفل إيران عن قضية النفط وقررت مساعدة سوريا نفطياً بحوالي ٢٩٠ الف برميل نفط يومياً. وبتزايد التهديد للنظام السوري رفعت إيران مستوى الدعم في المجالات كافة، وشارك حزب الله في القتال المباشر بحيث استطاع تغيير المعادلات الميدانية لصالح النظام، وكان واضحاً خشية إيران من سقوط النظام في يد مشروع إقليمي معاد لها ولمحور المقاومة، وباتت الإزمة في سوريا تمثل صراعاً على دور سوريا وموقعها، ولذلك واجهت إيران القوى الإقليمية الأخرى العربية وغير العربية وفعلت كل ما تستطيع لتمنع سقوط النظام، حليفها الاستراتيجي.^(٣٨)

وهناك من يشير الى ان إيران تعاملت مع الثورة السورية من منطلق طائفي، بالدفاع عن نظام شيعي- علوي هو نظام بشار الاسد، ومن منطلق سياسي، في اطار محاولة دول الخليج تجريدها من اهم حلفائها في المنطقة، وبرز التباين بين إيران ودول الخليج بشكل اعمق من القضايا الأخرى، فعلاقة التحالف القوية والتاريخية بين إيران وسوريا، وخلافات سوريا مع بعض الانظمة الخليجية، وفي مقدمتها السعودية، والنظرة الايرانية الى سوريا كخط دفاع أمامي ضد اسرائيل وممر أساسي لتقديم الدعم الى حزب الله اللبناني، كلها عوامل تجعل سقوط النظام بمثابة زلزال جيوبولتيكي ينهي النفوذ الايراني في بعض المناطق ويقلصه الى ادنى حد ممكن في مناطق اخرى.^(٣٩)

التأثير الحكومي وغير الحكومي في سوريا، جعل إيران تتجه نحو إعادة التوضع والتحالف المحلي وجعله تواجد شبكي مندمج لحد ما، لا سيما في بنية الدولة العسكرية والأمنية، وهو ما يجعلها مرشحة للمساهمة في إنتاج حل سياسي لا يتعارض مع أهدافها الاستراتيجية، سواء عبر الدعوات المبطنة لعودة التطبيع مع النظام، أو عبر تجاوز لحظة الانتقال السياسي لصالح استحقاقات ت جهد كل من روسيا وإيران لتحويلها لاستحقاقات حكومية غير مستعجلة.

في ضوء ما تقدم تتنوع سيناريوهات التعامل الإيراني مع المآلات المتعددة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فعلى المستوى السياسي تدفع إيران نحو تحقيق الخيار الأمثل لها وهو التأثير المستمر على قرارات النظام السوري والدفع باتجاه إعادة تأهيله إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يبقي إيران متحكمة بملفات المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية والأمنية، وجعل أي حديث عن تنحي الرئيس بشار الأسد أو عزله في حال وقوعه غير مؤثر، ولا تنتج عنه ارتدادات وانتكاسات على مشروعها في المنطقة، وذلك عبر تنويع الاختراق لمؤسسات الدولة، خاصة مؤسستي الأمن والجيش وحزب البعث العربي الاشتراكي؛ بالإضافة إلى توظيف الأدوار السياسية للنظام سواء عبر إحكام تبعية أدوات النظام الدبلوماسية بتوجيهات وأهداف إيران الإقليمية والدولية، أو عبر ربط الأدوات الإعلامية والتنفيذية الرسمية بحزم خيارات وتوجهات إيران.

أما على المستوى العسكري، فيمكن وصف التواجد والتغلغل الإيراني داخل بنى الجيش

كما أدت الازمة السورية الى مزيد من النفوذ الإيراني في المنطقة، وفي ضوء مسارين. اولهما : اصفاء المزيد من المسوغات والمبررات للتدخل في الشأن السوري، ودعم نظام بشار الاسد، ومن منطلق ان الثورة السورية هي ثورة منقادة من الخارج، واستمر النظام الإيراني في دعمه، حرصاً على ابقاء ما يطلق عليه محور المقاومة بوصفه الرئة التي يتنفس منها النظام الإيراني في المنطقة. وأصبحت حماية المرافد الشيعية مبرراً لقيام بعض التنظيمات الشيعية الموالية لإيران بالاندفاع للساحة السورية، والانضمام الى قوات الاسد، مثل حزب الله، ولواء ابي الفضل العباس العراقي، وعصائب اهل الحق وغيرها. والثاني تتمثل بالمكاسب التي حققتها النظام الإيراني، بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على اجزاء كبيرة من العراق وسوريا. وقد أدى الحدث لتعالي الاصوات الغربية التي تتحدث عن امكانية مشاركة إيران في الجهد الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي، مما انعكس ايجابياً على إيران في تحقيق مزيد من الانفتاح على الغرب، والدفع بالغرب الى الاعتراف بإيران كقوة اقليمية كبرى في المنطقة.^(٤٠)

الا ان التواجد الإيراني واجه تحديات عديدة لعل أهمها الاستهداف الإسرائيلي المستمر له، وتحول هذا التواجد لاسيما ضرورة تحجيمه في سوريا، لهدف مشترك للعديد من الدول لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمملكة العربية السعودية؛ وعاملاً ضاعطاً على حلفائهم الروس؛ إلا أن سياسة الاستحواذ الإيرانية التي اتبعتها في سنوات الصراع في ضوء امتلاك القدرة والتأثير على معظم دوائر

الاستثمارات السيادية في الطاقة، والاتصالات، والصناعة، والزراعة، والثروة الحيوانية في سوريا.

ويبقى الهدف الرئيسي وراء هذا التموضع النوعي رغبة ايران بامتلاك أكبر قدر ممكن من مجالات التأثير على الدولة السورية وشبكات النظام الأخذ بإعادة التشكل؛ بغية الهدف الجيوستراتيجي الأبرز وهو الحفاظ على المكتسبات وحمايتها وضمان استمرارها؛ وبالتالي تحصيل ما تعتبره ثمار سنين من التدخل والاستنزاف؛ ولا يزال مسار استانة يشكل المدخل الأهم لإيران لبلورة حل سياسي يستند لنتائج الميدان الذي جهدت مع روسيا لتطبيق الحلول الصفرية حياله.^(٤١)

الخاتمة :

لقد أيدت دول مجلس التعاون الخليجي والغرب الثورة السورية وبدا وكأنه تحرك خليجي- امريكي واسع هدفه استعادة التوازن الذي انهار بين محور المعتدلين ومحور المعارضين في المنطقة، وتعارض موقف ايران الداعم للنظام السوري مع موقف دول الخليج التي سعت لإسقاط النظام وانهاء الوجود الايراني في سوريا، وبرزت حرب الوكالة بين الطرفين، وتطورت بعد التدخل الولايات المتحدة وضغطها على نظام بشار الاسد لترك السلطة، وتحولت سوريا الى ساحة صراع بين حلفاء الولايات المتحدة من دول الخليج، وحلفاء ايران في اشارة الى العراق وحزب الله اللبناني، والموقف العدائي لمعارضني الاسد في الخارج، تجاه ايران، وتأكيدهم ان اي حكومة

بأنه تغلغل نوعي، إذ تشارك إيران في أجزاء من الميليشيات التي ترعاها في القوات الفرعية التابعة للنظام، في محاولة واضحة لضمان وجود نفوذ طويل الأجل داخل المؤسسات المسلحة الرسمية في سوريا. وفي ضوء تنوع نفوذها، تعكف إيران على دمج حلفائها من الميليشيات المحلية في هيكل عسكري هجين يكون تحت السلطة الاسمية لمخابرات القوات الجوية أو الفرقة الرابعة أو الحرس الجمهوري، وعلى الرغم من قيامهم بتلقي تمويلهم وذخيرتهم في ضوء هذا الهيكل، فإنهم يستمرون في العمل بشكل مستقل إلى حد ما. وفي خطوة بالغة الأثر؛ وقّع أمير حاتمي، وزير الدفاع الإيراني، مع نظيره السوري، علي أيوب، في اب (أغسطس) ٢٠١٨ معاهدة عسكرية، تضمنت تقديم إيران كافة أشكال الدعم لإعادة بناء القوات المسلحة والصناعات العسكرية الدفاعية السورية بما في ذلك الصواريخ، والالتزام بتعزيز البنى التحتية الدفاعية في سوريا التي تسمح وتتيح مواصلة التواجد والمشاركة الإيرانية في سوريا.

وعلى المستوى الاقتصادي، فالنشاطات الإيرانية متعددة وتشمل عدة قطاعات؛ إذ وقعت هيئة إعادة الإعمار الإيرانية عدة عقود مع وزارات مختلفة في مجال الكهرباء وإعادة تأهيل المدارس؛ كما تنفذ منظمة جهاد البناء الإيرانية، عدة أنشطة ضمن ما تسميه إعادة الأعمار والإنعاش، كما تم إنشاء فرع من جامعة آزاد الإسلامية في مدينة حلب. أما على مستوى العقود الرسمية فهناك طيف واسع من الاتفاقات التي تدلل على رغبة ايران التغلغل في كافة القطاعات الاقتصادية؛ ففي عام ٢٠١٧ وقّعت إيران خمس مذكرات تفاهم تضمنت العديد من

سوف تشكلها المعارضة بعد الاسد سوف تقطع علاقاتها مع ايران.

وابرزت الازمة السورية تزايد الدور الاقليمي لإيران وتركيا في المنطقة مع حالة فراغ القوة العربية، وتساعد الى حالة من التنافس بينهما، واصبح الانتماء الطائفي محددًا للميل العاطفي وغير العقلاني، الا ان التقارب الايراني التركي يبرز وجود ثلاث مميزات مشتركة بينهما، الاولى ان كلا البلدين محافظ بامتياز، وكل منهما يؤدي دوراً متشابهاً في الصراعات الكونية الكبرى لعالمنا الراهن. والثاني ان كلا النظامين في ايران وتركيا يقترب في جوانب من الاخر، فييران في ظل رئاسة حسن روحاني تسعى الى الانفتاح على مراكز صنع القرار العالمي، وتتوسل بالمفاوضات النووية مع الغرب للاندماج اكثر في الاقتصاد العالمي، فيما تقترب تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من مفردات الهوية الدينية وعلاقتها بالمجتمعات. والثالثة هي تشابه الوظيفة الجيوبوليتيكية لكليهما في اطار الصراعات الكونية الكبرى. الا ان المميزات السالفة لا تنفي حقيقة وجود بعض القيود على ادوارهما في مقدمتها المذهبية الطاغية وتركيز كل منهما على الروابط الدينية مع العرب ومحاولة تجسير فجوة الهوية.

ويبقى الأهم ان لكل من تركيا وإيران طموحهما باتجاه قيادة محور إقليمي يحقق لهما المكاسب الاستراتيجية ويضمن لهما أدواراً قيادية، إذ تؤكد حركة ايران في المشرق العربي أنها انتهجت عدة سياسات؛ انطلقت الأولى من ضرورة الاستحواذ التام على تفاعلات

العراق، المجال الحيوي الأكثر أهمية لإيران، والسيطرة على كافة مسارات ودوائر صنع القرار فيه، والثانية تتمين التحالف مع نظام الحكم في سورية الذي يضمن لها الانخراط في معادلات المنطقة الأمنية وحمايته ودعمه ومساندته سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، والثالث هو عبر تعزيز أدوات التمكين لحزب الله اللبناني داخل الدولة اللبنانية وتطويره لصدّ مهدداتها، وتعزيز امتلاك خطوط مواجهة مع إسرائيل الذي يخدم دعايتها السياسية من جهة ويجعل الحزب طرفاً مؤثراً في معادلات أمن الإقليم من جهة ثانية؛ إلا أنّ تلك الأدوات تشهد اختباراً جدياً في سورية؛ تحاول ايران التعامل معه وفق سياسات الاحتواء ثم التكيف في ضوء العمل على تناقضات القوى والمصالح الدولية، وعبر إعادة تموضعها في سوريا عبر سياسات الاستحواذ النوعي والانصهار في بنى الدولة وشبكات النظام.

الهوامش

- ١ - احمد قنديل. مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٩٠. اكتوبر ٢٠١٢. ص ٦٠.
- ٢ - عبد الوهاب بدر خان. رهانات متداخلة: السياسة الخارجية السورية وإدارة الازمة. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٩٣. يوليو ٢٠١٣. ص ٩٤.
- ٣ - عبد الحليم المحجوب. معادلات متشابهة: المسألة السورية والمحاور الاقليمية والدولية المحتملة. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٩٠. اكتوبر ٢٠١٢. ص ٩١.

القومي لدراسات الشرق الاوسط. القاهرة. ابريل ٢٠١١. ص ١٩٣.

٢٢ - عبد الوهاب بدر خان. مصدر سابق. ص ٩٥.

٢٣ - بشير عبد الفتاح. تركيا والثورات العربية. مجلة أوراق الشرق الاوسط. العدد ٥٢. المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط. القاهرة. ابريل ٢٠١١. ص ١٩٤ - ١٩٥.

٢٤ - محمد سعد ابو عامود. تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية. مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٠١. يوليو ٢٠١٥. ص ١٠١.

٢٥ - محمود سمير الرنتيسي. السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية. مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٠٢. اكتوبر ٢٠١٥. ص ١٦١.

٢٦ - هناك من يطرح رؤية استغلال تركيا للأزمة السورية، وتفاصيل استغلال النظام التركي للأزمة السورية وذلك بإرسال ٧٠٠ الف سوري إلى أراضيها للحصول على الدعم الاوروبي الضخم والذي يبلغ نحو ٥ مليارات دولار. وأن منظمات حقوقية دولية قامت بتوثيق الخسائر البشرية في سوريا والتي نجمت عن تدخلات تركيا في الأزمة السورية حيث بلغت خسائر سوريا من التدخل التركي المباشر مقتل ما يزيد عن ١٤٠٠ مدني سوري أعزل. وتم تهجير وتشريد أكثر من ٣٠٠ ألف كردي سوري كانوا يعيشون بالقرب من الحدود السورية التركية على إثر اجتياح الجيش التركي للمناطق التي يسيطر عليها الأكراد في عملياته العسكرية الثلاثة في مناطق الشمال السوري بالاستعانة بالفصائل

المسلحة الموالية له في سورية. واستيلاء تلك العناصر على آلاف المنازل في مناطق الشمال السوري وتم منحها لسوريين من أصول عربية حيث تخطط تركيا إلى إرسال ٧٠٠ ألف سوري داخل أراضيها إلى المناطق الأمنة في سوريا عقب إنشائها في خطوة واضحة لإحداث تغيير ديمغرافي في المنطقة وباستقبالها لنحو ٣,٦ مليون لاجئ سوري وقامت تركيا بالحصول على دعم مالي أوروبي ضخم يتجاوز ٥ مليارات يورو. وأن تركيا استخدمت اللاجئين السوريين كورقة تفاوض للحصول على مكاسب سياسية من أوروبا مثل تسريع مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي والسماح لمواطنيها بدخول دول الاتحاد دون تأشيرة مسبقة. وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد زاهد جول. الدور التركي منذ بداية الأزمة السورية. مجلة البيان. الاثني ١٩ شوال ١٤٤٢ هـ - الموافق ٢٠٢١/٥/٣١. المصدر: -

<https://www.albayan.co.uk/2012/05/31/20120531-13/newdetailsAA%D8%A9%B1%D8%A2%A%D9%B1%D9%A9%D9%A3%D9%B1%D9%A9%D9%A3%D9%A7%D8%A9>

٢٧ - إيمان زهران. التغيير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية. مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٠٩. يوليو ٢٠١٧. ص ١١٨.

٢٨ - أردوغان وحيداً في "المستنقع السوري"؟

